الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

Saleh, Barsoum & Abdel Aziz
Grant Thornton

صالح وبرسوم وعبد العزيز
أبراج نايل سيتى - البرج الجنوبى
٢٠٠٥أ كورنيش النيل - الدور السادس
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون : ٠٩ ١٩٩ ٢٢٤٦ (٢) ٢٠+

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة / مساهمى شركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة فى قائمة المركز المالي المستقل فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أوالخسائر والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المستقلة وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لشركة الوطنية للطباعة ش.م.م. فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وعن أدائها المالى المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها عادة مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة فى: ١٤ أبريل ٢٠٢٥

كامل مجدى صالح
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
س.م.م.رقم ٨٩١

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة (بالصافى)	(٦)	٦ ٣٠١ ٥٢٧	١ ٢٦٠ ٦٢٤
إستثمارات فى شركات تابعة	(٥)	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠
إجمالى الأصول غير المتداولة		٢١٣ ١٦٣ ٢٦٧	٢٠٨ ١٢٢ ٣٦٤
الأصول المتداولة			
المستحق من أطراف ذوى علاقة	(٧)	١٧٠ ٣٦٩ ٣٦٦	١٣٣ ٠٨٥ ٣٩٣
مدينون وأرصدة مدينة آخرى	(٩)	١٣٤ ٥٤٤ ٨٤١	٤ ٢٢٥ ٤٦٩
النقدية وما فى حكمها	(٨)	٦١٨ ٨٧٣	١٣ ٤٦٧ ٩٩٥
إجمالى الأصول المتداولة		٣٠٥ ٥٣٣ ٠٨٠	١٥٠ ٧٧٨ ٨٥٧
إجمالي الأصول		٥١٨ ٦٩٦ ٣٤٧	٣٥٨ ٩٠١ ٢٢١
حقوق الملكية و الإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(١٣)	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠
أسهم خزينة	(١٦)	--	--
إحتياطى قانونى		٢ ٠٢٨ ٨٦٥	١ ٩٦٨ ٧٧٠
(خسائر) متراكمة		(١٦٧ ٦٦٣ ٠٥٢)	(١٦٨ ٨٠٤ ٨٦٥)
صافى أرباح العام		٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	١ ٢٠١ ٩٠٨
إجمالى حقوق الملكية		٢٥١ ١٩٨ ٦٣٨	٤٦ ٠٧٦ ١٩٣
التزامات غير متداولة			
قروض طويلة الاجل	(١٤)	--	١١٦ ٧٣١ ٦١١
إجمالى الإلتزامات غير المتداولة		--	١١٦ ٧٣١ ٦١١
الإلتزامات المتداولة			
مخصصات	(١٢)	٧ ١٦٧ ٤٣١	٩٦٧ ٤٣١
المستحق لأطراف ذوى علاقة	(١٠)	٢٤٩ ٣٠٥ ٧٩٥	١٦٦ ٦٨٧ ٦٤٦
المستحق خلال العام من القروض	(١٤)	--	٢٦ ١٢١ ٧٥٩
حسابات دائنة أخرى	(١١)	١١ ٠٢٤ ٤٨٣	٢ ٣١٦ ٥٨١
إجمالى الإلتزامات المتداولة		٢٦٧ ٤٩٧ ٧٠٩	١٩٦ ٠٩٣ ٤١٧
إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات		٥١٨ ٦٩٦ ٣٤٧	٣٥٨ ٩٠١ ٢٢١

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
أحمد أباظة	الأستاذ/ شريف المعلم	المهندس / إبراهيم المعلم

تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
توزيعات أرباح من شركات تابعة	(٢٠)	٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠	٥١ ٢٠٨ ٨٤٠
اجمالي ايرادات النشاط		٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠	٥١ ٢٠٨ ٨٤٠
مصروفات عمومية وإدارية		(٥٥ ٩٠٠ ٧٧٧)	(٢٠ ٩١٨ ٩١٣)
مصروفات تمويلية		(٧٠ ٨٥٢ ٢٢٦)	(٥٣ ٤٢٤ ٠٨٩)
فوائد دائنة		٤٢ ٥٢٣ ٦٧٠	٢١ ٤٧٢ ٠١٦
أرباح فروق تقييم عملات أجنبية		٩٤ ٧٤٤	١٦٤ ٠٥٤
مرتبات ومكافاة أعضاء مجلس الادارة	(١٨)	(٤ ٨٠٠ ٠٠٠)	(٩٠٠ ٠٠٠)
أرباح رأسمالية		١ ٠٧٥ ٠٠٠	--
إيرادات أخرى	(١٥)	٤ ٧٣١ ٢٠٤	٣ ٦٠٠ ٠٠٠
مخصصات مكونة		(٦ ٢٠٠ ٠٠٠)	--
صافى ارباح العام قبل ضرائب الدخل		٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	١ ٢٠١ ٩٠٨
نصيب السهم فى صافى ارباح العام (جنيه / سهم)	(١٩)	٠,٩٧	٠,٠١

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
أحمد أباظة	الأستاذ/ شريف المعلم	المهندس / إبراهيم المعلم

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيــه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيــه مصرى
صافى ارباح العام	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	١ ٢٠١ ٩٠٨
الدخل الشامل الآخر		
إجمالى ارباح الدخل الشامل الاخر	--	--
إجمالى أرباح الدخل الشامل	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	١٥ ٢١٦ ٤٩٨

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
أحمد أباظة	الأستاذ/ شريف المعلم	المهندس / إبراهيم المعلم

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطى قانونى	أسهم خزينة	خسائر متراكمة	صافى ربح العام	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣	٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠	٦١٩ ٧١٤	(١٢٩ ٣٦٦ ٧٧٣)	(٨٨ ٥٩٣ ٥٢٠)	٢٦ ٩٨١ ١١٤	٤٤ ٨٧٤ ٢٨٥
المحول الى الاحتياطى القانونى	--	١ ٣٤٩ ٠٥٦	--	(١ ٣٤٩ ٠٥٦)	--	--
المحول إلى الخسائر المتراكمة	--	--	--	٢٦ ٩٨١ ١١٤	(٢٦ ٩٨١ ١١٤)	--
إعدام أسهم خزينة إيضاح (١٦)	(٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠)	--	١٢٩ ٣٦٦ ٧٧٣	(١٠٥ ٨٤٣ ٤٠٣)	--	--
بنود الدخل الشامل الآخر						
صافى أرباح العام	--	--	--	--	١ ٢٠١ ٩٠٨	١ ٢٠١ ٩٠٨
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	١ ٩٦٨ ٧٧٠	--	(١٦٨ ٨٠٤ ٨٦٥)	١ ٢٠١ ٩٠٨	٤٦ ٠٧٦ ١٩٣
المحول الى الاحتياطى القانونى	--	٦٠ ٠٩٥	--	(٦٠ ٠٩٥)	--	--
المحول إلى الخسائر المتراكمة	--	--	--	١ ٢٠١ ٩٠٨	(١ ٢٠١ ٩٠٨)	--
بنود الدخل الشامل الآخر						
صافى أرباح العام	--	--	--	--	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢ ٠٢٨ ٨٦٥	--	(١٦٧ ٦٦٣ ٠٥٢)	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	٢٥١ ١٩٨ ٦٣٨

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالى

أحمد أباظة

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المعلم

رئيس مجلس الادارة

المهندس / إبراهيم المعلم

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى ارباح العام قبل ضرائب الدخل		٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	١ ٢٠١ ٩٠٨
يتم تسويته بـ:			
توزيعات ارباح من شركات تابعة	(٢٠)	(٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠)	(٥١ ٢٠٨ ٨٤٠)
إهلاك الأصول الثابتة	(٦)	١٩٥ ٠٦٢	٢٢٥ ٠٠٠
أرباح رأسمالية		(١ ٠٧٥ ٠٠٠)	--
إيرادات فوائد دائنة		(٤٢ ٥٢٣ ٦٧٠)	(٢١ ٤٧٢ ٠١٦)
مصروفات تمويلية		٧٠ ٨٥٢ ٢٢٦	٥٣ ٤٢٤ ٠٨٩
مخصصات مكونة		٦ ٢٠٠ ٠٠٠	--
(خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		(٥٥ ٦٧٩ ٧٦٧)	(١٧ ٨٢٩ ٨٥٩)
(الزيادة) المستحق من أطراف ذوى علاقة		(٣٧ ٢٨٣ ٩٧٣)	(٤٤ ٩٢٥ ٥٥٨)
النقص فى المدينون والأرصدة المدينة الأخرى		٢ ١٨٣ ١٤٥	١٩ ٩٥٠ ٤٠٨
الزيادة فى المستحق لأطراف ذوى علاقة		٨٢ ٦١٨ ١٤٩	٦٩ ٤١٤ ١٠٦
الزيادة/ (النقص) فى الحسابات الدائنة الأخرى		٨ ٧٠٧ ٩٠٢	(١٣ ٠٤٧ ٨٩٠)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٥٤٥ ٤٥٦	١٣ ٥٦١ ٢٠٧
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
متحصلات من فوائد دائنة		٤٢ ٥٢٣ ٦٧٠	٢١ ٤٧٢ ٠١٦
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة		(٥ ٢٣٥ ٩٦٥)	(١ ٠٥٠ ٦٢٤)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		١ ٠٧٥ ٠٠٠	--
متحصلات من توزيعات أرباح من شركات تابعة		١٦١ ٩٤٨ ٣١٣	٥١ ٢٠٨ ٨٤٠
صافى النقدية التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الإستثمار		٢٠٠ ٣١١ ٠١٨	٧١ ٦٣٠ ٢٣٢
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المسدد من القروض خلال الفترة		(١٤٢ ٨٥٣ ٣٧٠)	(٢٠ ٤٠٧ ٦٢٤)
المسدد من الفوائد خلال الفترة		(٧٠ ٨٥٢ ٢٢٦)	(٥٣ ٤٢٤ ٠٨٩)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) انشطة التمويل		(٢١٣ ٧٠٥ ٥٩٦)	(٧٣ ٨٣١ ٧١٣)
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		(١٢ ٨٤٩ ١٢٢)	١١ ٣٥٩ ٧٢٦
النقدية وما فى حكمها أول العام		١٣ ٤٦٧ ٩٩٥	٢ ١٠٨ ٢٦٩
النقدية وما فى حكمها آخر العام	(٨)	٦١٨ ٨٧٣	١٣ ٤٦٧ ٩٩٥

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
أحمد أباظة	الأستاذ/ شريف المعلم	المهندس / إبراهيم المعلم

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١- نبذة عن الشركة

تم تأسيس شركة الوطنية للطباعة "الشركة" - شركة مساهمة مصرية - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ١٤٧٠٢ فى ٥ يونيه ٢٠٠٦. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ تسجيلها بالسجل التجاري.

يقع مقر الشركة في ٨ ش سيبويه المصري مدينة نصر – القاهرة - جمهورية مصر العربية. ويتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة المهندس إبراهيم المعلم.

غرض الشركة

العمل فى مجال وإقامة مطابع للطباعة الثقافية والفنية والصناعية والتجليد الفنى والتغليف (طباعة الكرتون) والجمع التصويرى وطباعة الأوفست وجمع الملازم.

العمل فى مجال تصنيع مستلزمات التعبئة والتغليف بصفة عامة.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لعام ٢٠١٥ المعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبي مصري يوضح كيفية معالجتها.

٣- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة فى تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى تم فيها ذلك التغيير فى حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التى تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثرا على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة فى تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات ، التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية:

مصادر تقديرات عدم التأكد

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الارباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية اذا كانت أقل من التكلفة ، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الادارة لحركة الاصناف الراكدة أو بطيئة الحركة ومتغيرات السوق.

الإضمحلال فى ارصدة العملاء واوراق القبض والأرصدة المدينة الأخرى

يُعتَرَف بحساب إضمحلال للمديونيات المشكوك فى تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجةٍ عن أحداثٍ ما مثل تعثر أحد العملاء. ولتحديد مبلغ الإضمحلال تُؤخَذُ عدة عوامل في الإعتبار من بينها تحليل أعمار أرصدة العملاء، ومدى اليسر المالي للعميل فى الفترة الجارية، والخبرات السابقة في إعدام المديونيات. وتقوم الادارة بمتابعة موقف تلك الارصدة بشكل دوري وقد يزيد حجم الديون التي يتم إعدامها فعلياً و/أو أعباء الإضمحلال عما كان متوقعاً إذا ما إتضح أن الموقف المالي الفعلي للعملاء والأطراف الأخرى هو أسوأ مما كان متوقعاً فى تاريخ إثبات الإضمحلال.

المخصصات

وتتعلق المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كنتائج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل.

٤- **أهم السياسات المحاسبية**

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد القوائم المالية المستقلة:

أ- **إستثمارات فى شركات تابعة**

يتم إثبات الاستثمار فى الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء، وفى حالة حدوث انخفاض دائم فى قيمتها يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار بقيمة هذا الانخفاض وتحميله على قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حدى.

الشركة التابعة هي منشأه تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم) وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عُرضَةً لـ - أو لها حقوق فى - عوائدٍ متغيرة نتيجةً لتدخلها فى المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرةً على استخدام سلطتها فى التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها فى السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات فى عاملٍ أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أدناه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التى تحوزها كافية لمنحها منفردةً القدرة العملية على توجيه" الأنشطة ذات الصلة " للمنشأة المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراعاة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها – بما فى ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التى تحوزها الشركة مقارنةً بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التى يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.

- حقوق التصويت المستقبلية التى تحوزها الشركة والتى يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما فى ذلك أى أطراف أخرى.

- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.

- أى حقائقٍ وظروفٍ أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة – أو لا تملك تلك القدرة – على توجيه الأنشطة ذات الصلة فى التوقيتات التى يتعين اتخاذ القرارات فيها – بما فى ذلك النمط الذى تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

هذا ويتم المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات تابعة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة الإستثمارات فى شركات تابعة فى تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ب-الاضمحلال فى قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة فى نهاية كل سنة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

وفى حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للشركة يتم توزيعها أيضا على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للشركة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التى أمكن للشركة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة والملموسة والتى ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوى للاضمحلال فى قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال.

هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فورا بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التى كان من الممكن أن يصل الأصل إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فورا بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ج-الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعة بتكلفتها التاريخية والتى تمثل قيمتها العادلة فى تاريخ الاقتناء مخصوما منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال فى قيمتها فيما عدا الأراضى والمقتنيات الفنية والتى تظهر بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية التى تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد وصافى القيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التى لا تزال فى طور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) تمهيدا لاستخدامها فى أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام فى الأغراض التى أنشئت من أجلها طبقا لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

وتظهر الأصول الأخرى ضمن بند الأصول الثابتة نظراً لارتباطها بتلك الأصول. ويتم الاعتراف بالأصول الأخرى بالتكلفة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاستهلاك.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضى والمقتنيات الفنية بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجى المتوقع لها كما يلى:

بيان الأصل	العمر الإنتاجى المقدر (بالسنة)	نسبة الاهلاك
وسائل نقل وانتقال	٥	٢٠٪
تحسينات على أصول مؤجرة	١٠	١٠٪
حاسب الى	١٠	

د- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً للقانون المصري الخاص بالضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذيه وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن الفترة والضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الربح الضريبي للعام على أساس القواعد الضريبية. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن العام باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقا للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة في تاريخ القوائم المالية بعبء الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائرباستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة المركز المالي لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ه- تحقق الإيراد

١ - إيراد الاستثمارات

تدرج عوائد الاستثمارات فى شركات تابعة بقائمة الأرباح او الخسائر عند صدور الحق فى صرف هذه التوزيعات طبقا لقرارات الجمعية العامة لمساهمى الشركات المستثمر فيها وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التى تم استلامها أو التى لا تزال مستحقة للشركة.

يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة والذى يتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجارى بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٢- الإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات

تثبت الشركة ايرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في المعيار المحاسبى المصرى (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء

الخطوة (١) – تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقا وتعهدات وتضع المعايير التى يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة (٢) – تحديد التزامات الأداء فى العقد: التزام الأداء هو وعد فى العقد مع العميل بتقديم خدمات الى العميل.

الخطوة (٣) – تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذى تتوقع الشركة الحصول عليه نظيرالخدمات المتعهد بتقديمها الي العميل باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (٤) – تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء فى العقد: فى العقد الذى يحتوى على أكثر من التزام أداء ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة الي كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذى تتوقع الشركة الحصول عليه فى مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة (٥) – اثبات الإيراد متى (أو عندما) تفى الشركة بالتزام أداء.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها على مدار زمنى:

تقوم الشركة بالوفاء بالتزامات الأداء وتعترف بالإيرادات على مدار زمنى، اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:

١. يتلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء الشركة ويستهلكها في ذات الوقت الذي تقوم فيه بالتنفيذ.

٢. أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.

٣. لا يترتب على أداء الشركة أنشاء أصل ليس له استخدام بديل لديها، كما يكون للمنشأة الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على الشركة أن تأخذ فى الأعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أى قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط ان يكون الحق فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب ان يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق فى مبلغ يعوضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف أخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء الشركة وفقا لتعهداتها.

تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق الشركة فى التحصيل سوف يمنحها الحق فى أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى فأن الشركة تفى بإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التى يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و تفى الشركة عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على الشركة ان تأخذ فى الأعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التى تشمل الاتى و لكن لا تقتصر عليه:

أ-إذا كان للمنشأة حق حالى فى تحصيل مقابل الأصل.

ب-إذا كان للعميل حق الملكية القانونى فى الأصل.

ج- إذا قامت الشركة بتحويل الحيازة المادية للأصل.

د- إذا كان للعميل المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.

ه- قبول العميل للأصل

٣- منح حكومية

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها الشركة تعويضا عن نفقات أو خسائر حدثت فعلا بمثابة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في قائمة الارباح او الخسائر في الفترة المالية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

٤- الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

٥-الإيرادات الأخرى

تثبت إيرادات التشغيل الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

و- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين وبمكافآة أعضاء مجلس الإدارة وبنصيب العاملين فى تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية المستقلة فى الفترة التى يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمى الشركة.

ز- **الإحتياطى القانونى**

طبقا للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين احتياطى قانونى ، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع ومتى نقص الاحتياطى تعين العودة إلى الاقتطاع ويستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

ح-**تقييم العملات الأجنبية**

تم تحديد الجنيه المصرى كعملة القيد باعتباره العملة الأساسية التى تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. وتثبت المعاملات التى تتم بعملات بخلاف الجنيه المصرى طبقا لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفى تاريخ إعداد القوائم المالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصرى طبقا لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ، وتدرج أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التى نشأت فيها.

أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها.

ط- **المخصصات**

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فان القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ي-**مزايا العاملين قصيرة الأجل**

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والأجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الاستحقاق فى الفترة المالية التى أديت خلالها تلك الخدمات.

ك-**قائمة التدفقات النقدية**

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة، ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تشمل النقدية وما فى حكمها أرصدة النقدية بالحسابات الجارية بالبنوك والودائع لدى البنوك لأجال لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ل- **القروض والتسهيلات**

يتم الاعتراف الأولى للقروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الشركة بالقيمة العادلة مخصوما منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقا بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوماً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها فى تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

م- **الأدوات المالية**

يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. تُضاف أو تُخصم من القيمة العادلة للأصول والإلتزامات تكاليف المعاملة التي ترجع بشكل مباشر إلى إقتناء أو إصدار الأصول والإلتزامات المالية (بخلاف الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة)، عند الإعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الأصول المالية أو الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية – الإعتراف والقياس والتصنيف:

يتم قياس جميع الأصول المالية المعترف بها مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الاصل المالي.

تصنيف الأصول المالية:

يتم لاحقًا قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية بالتكلفة المستهلكة:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل فقط في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

بشكل عام، يتم قياس النقدية وما في حكمها وأرصدة العملاء والأرصده المدينة الأخرى وكذلك المبالغ المستحقة من الأطراف ذوى العلاقة بالتكلفة المستهلكة. يتم لاحقًا قياس جميع الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

يتم تصنيف الأصول المالية التصنيفات التالية والتي يتم قياسها لاحقا وفقا للتالي:

أ- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إثبات صافي الأرباح والخسائر، وتشمل أي فوائد أو إيرادات توزيعات الأرباح، ضمن الأرباح أو الخسائر.

ب- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بمقدار خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم إثبات إيرادات الفائدة وأرباح وخسائر ترجمة العملات الأجنبية والإنخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر.

ج- إستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وذلك في حال إستيفاء الشروط الأتية:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وأيضا تدفقات نقدية ناتجة من عمليات بيع لذلك الأصل؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل فقط في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيرادات في قائمة الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بشكل واضح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار. يتم إثبات صافي الأرباح والخسائر الأخرى ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها في قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية – الإستبعاد:

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو تحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها انتقال كافة المخاطر والمزايا الخاصة بملكية أصل مالي أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الإئتمانية. تظهر أرصدة العملاء بالصافي بعد خصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة. تقوم الشركة بتطبيق النسخة المبسطة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة والتي تستخدم مخصص الخسارة المتوقعة فيما يتعلق بأرصدة العملاء. ولقياس خسائر الإئتمان المتوقعة يتم تجميع أرصدة العملاء المدينة على أساس خصائص مخاطر الإئتمان المشتركة والفترات التي استحقت فيها تلك الأرصدة. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل النشاط الاقتصادي الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء لتسوية تلك الأرصدة المدينة، قد تستخدم الشركة بعض العوامل الأخرى عند احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتكون أكثر العوامل ارتباطا وبناء على ذلك تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية على أساس التغيرات المتوقعة في هذه العوامل مع الأخذ في الاعتبار أيضا التكلفة والجهد غير المبرر.

يتم إعادة تقدير الخسائر الإئتمانية فى تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم الإعتراف أو إلغاء الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لنتائج إعادة التقدير.

الإلتزامات المالية – الإعتراف والقياس

يتم القياس اللاحق للإلتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعال، يتم تصنيف الإلتزام كإلتزام متداول عندما:

- يتوقع تسويتة ضمن الدورة التشغيلية الاعتيادية،
- الاحتفاظ به لهدف رئيسي وهو المتاجرة،
- وجوب تسويتة خلال إثنى عشر شهرا بعد تاريخ إعداد التقارير المالية،
- عدم وجود حق غير مشروط فى تأجيل سداد الإلتزام لمدة اثنى عشر شهراً على الأقل من تاريخ نهاية الفترة المالية.

يتم تصنيف جميع الإلتزامات الأخرى كإلتزامات غير متداولة.

الإلتزامات المالية – الإستبعاد:

تقوم الشركة بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد تلك الإلتزامات التعاقدية او إنقضاء مدتها، عند إلغاء إثبات الإلتزامت المالية، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية المستهلكة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي اصول غير نقدية محولة أو إلتزامات مفترضة) في الأرباح أو الخسائر.

الإضمحلال

- تطبق الشركة كلاً من الأساليب العامة و المبسطة لقياس خسارة الائتمان المتوقعة على الأصول المالية التى يتم الإعتراف بها بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين التى يتم الإعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يمكن أن تنتقل الأصول المالية بين ثلاث مراحل وفقاً للتغيرات فى جودة الائتمان منذ الإعتراف الأولى.
- يتم الإعتراف بخسائر إضمحلال قيمة الأصول المالية فى قائمة الأرباح أو الخسائرضمن مصروفات خسائر الائتمان.

نموذج مبسط:

- فيما يتعلق بأرصدة العملاء المتعلقة بالخدمات، يتم تنفيذ نموذج النهج المبسط لتحديد الإضمحلال على خطوتين:
- أى أرصدة عملاء مختلفة عن السداد يتم تقييمها بشكل فردى للإضمحلال.
- و يتم الإعتراف باحتياطى عام لجميع أرصدة العملاء الأخرى (بما فى ذلك تلك التى لم يتأخر موعد إستحقاقها) بناءً على معدلات الخسارة التاريخية المحددة و توقعات الخسائر الائتمانية.

نموذج عام:

- تنطبق متطلبات الإضمحلال للنموذج العام لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) على جميع الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، بإستثناء الأرصدة التى يغطيها النموذج المبسط كما هو مذكور أعلاه.
- لأغراض سياسة الإضمحلال أدناه ، يشار إلى هذه الأدوات بإسم ("الأصول المالية").
- تم تغير أسلوب تحديد خسائر الإضمحلال و المخصصات من نموذج خسارة الائتمان المتكبدة حيث يتم الإعتراف بخسائر الائتمان عند وقوع حدث خسارة محدد بموجب المعيار المحاسبى السابق ، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يتم أخذ المخصصات عند بداية الإعتراف بالأصل المالى ، بناءً على توقعات خسائر الائتمان المحتملة فى وقت الإثبات الأولى.
- يقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) منهجاً من ثلاث مراحل للإضمحلال فى قيمة الأصول المالية التى لم تنخفض قيمتها الائتمانية فى تاريخ الإعتراف الأولى أو الشراء . يتم تلخيص هذا النهج على النحو التالى:

المرحلة (١) خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً:

تتضمن المرحلة (١) الأصول المالية عند الإعتراف الأولى والتى ليس بها زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولى أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على إجمالى القيمة الدفترية للأصل بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة لهذة الأصول، تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

المرحلة (٢): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة – ليست مضمحلة ائتمانياً:

تتضمن المرحلة (٢) الأصول المالية التى كان لديها زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولى و لكن ليس لديها دليل موضوعى على الإضمحلال. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر، ولكن لا تزال الفائدة تحسب على إجمالى القيمة الدفترية للأصل. الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة هى خسائر الائتمان المتوقعة التى تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة (٣): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة – مضمحلة ائتمانياً:

تتضمن المرحلة (٣) الأصول المالية التى كان لديها دليل موضوعى على الإضمحلال فى تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الأصول، يتم إثبات خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الأصول غير المالية

تقوم ادارة الشركة في تاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معاً في أصغر مجموعة أصول تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر لها وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلة للأصول أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في قيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك، في حال لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقةٍ لإحتساب التكلفة المستهلكة لأداة الدين ولتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترةٍ زمنيةٍ أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً – بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولي به.

يُعترَف في الأرباح أو الخسائر بالأيراد من أدوات الدين التى تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة، ويُعرَض إيراد الفوائد هذا ضمن بند "إيرادات التمويل".

ن- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٤) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة فى السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة فى تاريخ القوائم المالية. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التى لا يتم تداولها فى السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التى تعتمد على أحوال السوق فى تاريخ إعداد القوائم المالية.

س- نصيب السهم فى الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح. يتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافى ارباح الفترة الخاصة بحاملى الاسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الادارة من الارباح.

ع- التعويض على أساس السهم

تقاس تكلفة المكافآت التي تسوى نقدا الممنوحة للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة للالتزام في تاريخ كل قائمة مركز مالي حتى يتم تسويتها، ويتم إثبات هذه التكلفة كمصروفات منافع موظفين في قائمة الدخل مع إثبات مطلوبات مقابلة لها في قائمة المركز المالي و يتم إثبات تكلفة كل من المكافآت التي تسوى بحقوق الملكية والتي تسوى نقدا خلال فترة الاستحقاق، وهي الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المطلوبة للحصول على المكافأة كما يجب استيفاء اي شرط من شروط الأداء غيرالسوقي المرتبطة بالمكافأة إضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمكافأة التي تسوى نقدا، فيتم أيضا إثبات أي تغيرات في القيمة العادلة للالتزام بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسوية في قائمة الدخل ضمن مصروفات منافع الموظفين.

وعند تحديد القيمة العادلة للمكافأة التي تسوى بحقوق الملكية او التي تسوى نقدا، فيتم تطبيق طريقة تقييم مناسبة لا تؤخذ شروط الخدمة والأداء غيرالسوقي بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة، ولكن خلال فترة الاستحقاق فيتم تقييم احتمالية استيفاء الشروط كجزء من أفضل تقدير للشركة لعدد المكافآت المتوقع منحها. بينما تؤخذ ظروف أداء السوق وشروط عدم الاستحقاق بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة.

٥- إستثمارات في شركات تابعة

بلغ رصيد الإستثمارات فى شركات تابعة ٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ويتمثل فيما يلى:

بيـــــان	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف (١)			شركة البدار للعبوات (٢)			الإجمالى
	عدد الأسهم	نسبة الاستحواذ	جنيه مصرى	عدد الأسهم	نسبة الاستحواذ	جنيه مصرى	جنيه مصرى
تكلفة الإقتناء	١١ ٧٧٩ ١٢٤	٨٩,٩١٪	١٣٠ ٧٩٨ ٣٥٠	٦٠٧ ٧٥٠	٩٤,٣٠٪	٩١ ٣٥٢ ٢٦٧	٢٢٢ ١٥٠ ٦١٧
توزيعات أرباح قبل الاقتناء	--	--	(٦٧٠ ٩١١)	--		(١١ ٢٥٢ ٦٢٦)	(١١ ٩٢٣ ٥٣٧)
المدفوع تحت حساب زيادة الإستثمار في شركه البدار للعبوات (٣)	--	--	--	١٥٥ ٠٠٠	--	٧ ٧٥٠ ٠٠٠	٧ ٧٥٠ ٠٠٠
تكلفة زيادة حصة الإستثمار فى شركة البدار (٥)	--	--	--	٣٦ ٦٥٠	٥,٦١٪	٦ ٩٣٥ ٠٠٠	٦ ٩٣٥ ٠٠٠
تكلفة الاستثمارات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١	١١ ٧٧٩ ١٢٤	٨٩,٩١٪	١٣٠ ١٢٧ ٤٣٩	٧٩٩ ٤٠٠	٩٩,٩١٪	٩٤ ٧٨٤ ٦٤١	٢٢٤ ٩١٢ ٠٨٠
الإضمحلال في قيمة الإستثمارات (٤)	--	--	--	--	--	(١٥ ٠٠٠ ٠٠٠)	(١٥ ٠٠٠ ٠٠٠)
القيمة الدفترية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١	١١ ٧٧٩ ١٢٤	٨٩,٩١٪	١٣٠ ١٢٧ ٤٣٩	٧٩٩ ٤٠٠	٩٩,٩١٪	٧٩ ٧٨٤ ٦٤١	٢٠٩ ٩١٢ ٠٨٠
اضافة على الاستثمار فى شركة الشروق الحديثة للطباعة خلال ٢٠٢١(٦)	١ ٠١٤ ٥٣٢	٧,٧٤٪	٧٦ ١٤١ ٣٠١	--	--	--	٧٦ ١٤١ ٣٠١
القيمة الدفترية فى ٢٠٢١/١٢/٣١	١٢ ٧٩٣ ٦٥٦	٩٧,٦٥٪	٢٠٦ ٢٦٨ ٧٤٠	٧٩٩ ٤٠٠	٩٩,٩١٪	٧٩ ٧٨٤ ٦٤١	٢٨٦ ٠٥٣ ٣٨١
اضافة على الاستثمار فى شركة الشروق الحديثة للطباعة خلال ٢٠٢٢(٧)	٨ ٠٣٩	٠,٠٧٪	٥٩٣ ٠٠٠	--	--	--	٥٩٣ ٠٠٠
رد الاضمحلال في شركة البدار للعبوات(٨)	--	--	--	--	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
بيع استثمارات شركة البدار للعبوات(٨)	--	--	--	(٧٩٩ ٤٠٠)	(٩٩,٩١٪)	(٩٤ ٧٨٤ ٦٤١)	(٩٤ ٧٨٤ ٦٤١)
القيمة الدفترية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٢ ٨٠١ ٦٩٥	٩٧,٧٢٪	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠	--	--	--	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠
اضافة على الاستثمار فى شركة الشروق الحديثة للطباعة خلال عام ٢٠٢٣	--	--	--	--	--	--	--
القيمة الدفترية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	١٢ ٨٠١ ٦٩٥	٩٧,٧٢٪	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠	--	--	--	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠
اضافة على الاستثمار فى شركة الشروق الحديثة للطباعة خلال عام ٢٠٢٤	--	--	--	--	--	--	--
القيمة الدفترية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١	١٢ ٨٠١ ٦٩٥	٩٧,٧٢٪	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠	--	--	--	٢٠٦ ٨٦١ ٧٤٠

١) قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٦ بسداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري تمثل قيمة الزيادة في رأس مال شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف (شركة تابعة) من ٦٩,١ مليون جنيه مصرى إلى ١١٩,١ مليون جنيه مصري مع زيادة النسبة التى تمتلكها الشركة في رأس مال الشركة التابعة من ٨٤,١٥٪ قبل الزيادة إلى ٨٩,٩١٪ بعد الزيادة. وتم التأشير بتلك الزيادة بالسجل التجارى للشركة التابعة بتاريخ ٢٣ ابريل ٢٠٠٧.

٢) فى إطار الخطط الشاملة لإعادة هيكلة الاستثمارات المملوكة لشركة جراندفيو انفستمنتس هولدنج كورب – بى فى أى (الشركة القابضة) تم نقل الإستثمارات المملوكة للشركة القابضة بنسبة ٩٤,٣٪ في شركة البدار للعبوات (شركة تابعة) إلى الشركة الوطنية للطباعة بموجب العقد المبرم بين الشركتين فى هذا الشأن. وقد تم نقل ملكية تلك الأسهم بالقيمة الدفترية والبالغ قدرها ٩٠ ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى بالإضافة إلى أتعاب دراسات مالية وقانونية تمت على الشركة التابعة وعمولات السمسرة بمبلغى ٩٠ ٠٠٠ دولار أمريكى و١٠٥ ٤٩٤ جنيه مصرى على التوالى.

٣) قامت الشركة بسداد مبلغ ٧ ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى لزيادة رأس مال شركة البدار للعبوات - شركة تابعة - ليصل الى ٤٠ مليون جنيه مصرى.

٤) نتيجة للتغيرات الملموسة ذات الاثر السلبي على المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة فقد قامت الشركة خلال عام ٢٠١١ بتخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات في شركة البدار بقيمة ١٥ مليون جنيه مصرى وذلك خلال عام ٢٠١٢ والذي يعبر عن قيمة الاضمحلال المقدر من قبل إدارة الشركة في ذلك الاستثمار في ذلك التاريخ. هذا وخلال عام ٢٠٢٢ لا توجد أي مؤشرات للإضمحلال في قيمة ذلك الاستثمار.

٥) قامت الشركة خلال عام ٢٠١٩ بشراء حصة إضافية فى شركة البدار للعبوات والبالغ قدرها ٣٦ ٦٥٠ سهم بقيمة إجمالية ٦ ٩٣٥ ٠٠٠ جنيه مصرى.

٦) قامت الشركة خلال عام ٢٠٢١ بشراء حصة اضافية فى شركة الشروق الحديثة للطباعة تتضمن عدد ١٠١٤ ٥٣٢ سهم بقيمة إجمالية ٧٦ ١٤١ ٣٠٢ جنيه مصري.

٧) قامت الشركة خلال الفترة المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ بشراء حصة اضافية فى شركة الشروق الحديثة للطباعة تتضمن عدد ٦ ٤٦٢ سهم بقيمة إجمالية ٥٩٣ ٠٠٠ جنيه مصري.

٨) قامت الشركة وفقا لقرار الجمعيه العامه العاديه لشركه الوطنيه للطباعه المنعقده في ٤ ابريل ٢٠٢٢ تم الموافقه علي بيع اسهم شركه البدار للعبوات بمبلغ ١٥٠ جنيه للسهم ونتج عن ذلك ارباح بيع استثمارات بمبلغ ٢٥ ١٢٥ ٣٥٨ جنيه مصرى.

٦- الأصول الثابتة (بالصافى)

بيـــان	وسائل نقل وانتقال جنيه مصرى	تحسينات على أصول مؤجرة جنيه مصرى	حاسب ألى جنيه مصرى	إجمالى جنيه مصرى
التكلفة				
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١ ١٢٥ ٠٠٠	--	--	١ ١٢٥ ٠٠٠
الاضافات خلال العام	--	--	١ ٠٥٠ ٦٢٤	١ ٠٥٠ ٦٢٤
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١ ١٢٥ ٠٠٠	--	١ ٠٥٠ ٦٢٤	٢ ١٧٥ ٦٢٤
الاضافات خلال العام	٣ ١٢٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٩٦٥	٥ ٢٣٥ ٩٦٥
الاستبعادات خلال العام	(٦٧٥ ٠٠٠)	--	--	(٦٧٥ ٠٠٠)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣ ٥٧٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ١٦١ ٥٨٩	٦ ٧٣٦ ٥٨٩
مجمع الإهلاك				
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦٩٠ ٠٠٠	--	--	٦٩٠ ٠٠٠
إهلاك العام	٢٢٥ ٠٠٠	--	--	٢٢٥ ٠٠٠
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٩١٥ ٠٠٠	--	--	٩١٥ ٠٠٠
إهلاك العام	٩٠ ٠٠٠	--	١٠٥ ٠٦٢	١٩٥ ٠٦٢
مجمع اهلاك الاستبعادات	(٦٧٥ ٠٠٠)	--	--	(٦٧٥ ٠٠٠)
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٣٠ ٠٠٠	--	١٠٥ ٠٦٢	٤٣٥ ٠٦٢
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣ ٢٤٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٥٢٧	٦ ٣٠١ ٥٢٧
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢١٠ ٠٠٠	--	١ ٠٥٠ ٦٢٤	١ ٢٦٠ ٦٢٤

٧- المستحق من أطراف ذوى علاقة

	طبيعه التعامل خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
أرصدة متداولة			
شركة جراندفيو للاستثمار	حساب جارى	٣ ٦٠٩ ٠٤٠	٣ ١٠٩ ٠٤١
القلعة هولدنج*	مدفوعات	٦٦ ٨٦٦ ٧٥٨	٥٠ ٤٠١ ١٠٥
شركة ناشونال برينتينغ انترناشونال هولدنغ (يوروماينا)**	مدفوعات	٩٩ ٨٩٣ ٥٦٨	٧٩ ٥٧٥ ٢٤٧
		١٧٠ ٣٦٩ ٣٦٦	١٣٣ ٠٨٥ ٣٩٣

* وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ٦ يونيو ٢٠٢٤ الموافقة على توقيع عقد قرض مع شركة سيتادل كابيتال ش.م.م بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ حيث اقترضت شركة سيتادل كابيتال من الشركة مبلغا و قدره ١٠٥ ٢٠١ ٥٠ جنيه مصرى (خمسون مليون و مائتان و واحد الف و مائة و خمسة جنيهات مصرية) بسعر عائد اقراض الكوريدور + هامش قدره ٢,٢٥٪ فى السنة منذ التوقيع على العقد على أن تقوم شركة سيتادل كابيتال بسداد قيمة القرض قبل طرح أسهم شركة الوطنية للطباعة فى البورصة المصرية.

** وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ٦ يونيو ٢٠٢٤ الموافقة على توقيع عقد قرض مع شركة National Printing International (NPI) المساهمة بالشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ حيث اقترضت شركة National Printing International (NPI) من الشركة مبلغ ٢٤٧ ٥٧٥ ٧٩ جنيه مصرى (تسع و سبعون مليون وخمسمائة وخمسة و سبعون ألف ومائتان وسبعة وأربعون جنيها مصرى) بسعر عائد اقراض الكوريدور+ هامش قدره ٢,٢٥ ٪ فى السنة منذ التوقيع على العقد. و قد تم الاتفاق بين الاطراف على أن تقوم الشركة المقترضة بسداد قيمة القرض من حصيلة بيع الأسهم المملوكة لها فى شركة الوطنية للطباعة بشكل مباشر فى عملية طرح أسهم الشركة فى البورصة المصرية.

٨- النقدية وما فى حكمها

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
حسابات جارية بالبنوك	٦١٣ ٨٩٣	١٣ ٤٦٣ ٠١٥
نقدية بالخزينة	٤ ٩٨٠	٤ ٩٨٠
	٦١٨ ٨٧٣	١٣ ٤٦٧ ٩٩٥

٩- مدينون وأرصدة مدينة اخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
عهد و سلف	٢٧٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
أرصدة مدينة اخرى	١ ٧٦٧ ٣٢٣	٤ ١٢٥ ٤٦٩
توزيعات أرباح من شركات تابعة (الشروق للطباعة والتغليف)*	١٣٢ ٥٠٢ ٥١٨	--
	١٣٤ ٥٤٤ ٨٤١	٤ ٢٢٥ ٤٦٩

* تتمثل في المتبقي الذي لم يتم تحصيله من إجمالي حصة الشركة الوطنية للطباعة في التوزيعات التي أقرتها الجمعية العامة للشروق (يرجع لإيضاح رقم ٢٠).

١٠-المستحق لأطراف ذوى علاقة

	حجم التعامل خلال العام	طبيعه التعامل خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	٩١ ٠٤٢ ٦٨١	مدفوعات	٢٤٠ ٨٩٩ ٦٨٢	١٤٩ ٨٥٧ ٠٠١
البدار للعبوات	٩ ٩٦٢ ١٧٧	مدفوعات	٧ ٣٣٩ ٥٨٨	١٥ ٧٦٤ ١٢٠
شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون	--	مدفوعات	١ ٠٦٦ ٥٢٥	١ ٠٦٦ ٥٢٥
			٢٤٩ ٣٠٥ ٧٩٥	١٦٦ ٦٨٧ ٦٤٦

١١-حسابات دائنة أخرى

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
مصروفات مستحقة	٨ ٦٩٣ ٧٠٣	٤٩٨ ٤١٣
مصلحة الضرائب – ضريبة الخصم من المنبع	٨٩ ٦٢٤	٨٩ ٦٢٤
مصلحة الضرائب – ضريبة القيمة المضافة	٥٠٣ ٥٤٤	٥٠٣ ٧٧٢
مصلحة الضرائب – ضريبة المرتبات	٨٨٠ ٣١٣	٨٦ ٢٧٠
أرصدة دائنة اخرى	٨٥٧ ٢٩٩	١ ١٣٨ ٥٠٢
	١١ ٠٢٤ ٤٨٣	٢ ٣١٦ ٥٨١

١٢-مخصصات

البيـــان	الرصيد فى الأول من يناير ٢٠٢٤	الحـركـة خـلال العـام			الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
		مكون **	إنتفى الغرض منه	مستخدم	
	جنيـه	جنيـه	جنيـه	جنيـه	جنيـه
مخصص مطالبات *	٩٦٧ ٤٣١	٦ ٢٠٠ ٠٠٠	--	--	٧ ١٦٧ ٤٣١

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التى يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ المركز المالى، هذا وتتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

١٣-رأس المال

حدد رأس المال المرخص به فى تاريخ التأسيس بمبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى، وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع فى ذلك التاريخ مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعا على ٢٥ ٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى.

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى ليصبح ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وتم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجارى بتاريخ ٢٦ ابريل ٢٠٠٦.

وبتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى ليصبح ١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وتم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجارى بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦.

وبتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٧ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة علي زيادة رأس المال المصدر من ١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى ليصبح ١٥٢ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصرى وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وتم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجارى بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٨.

وبتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ١٥٢ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري ليصبح ٢٠٩ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصرى وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وقد تم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجاري بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١١.

وبتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١١ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٢٠٩ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري ليصبح ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصرى وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وقد تم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجاري بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٢.

وبذلك يصبح رأس المال المصدر والمكتتب فيه بالكامل بمبلغ ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصرى موزعا على ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى جميعها أسهم نقدية.

بتاريخ ٤ إبريل ٢٠٢٢ وافقت الجمعية العامة العادية على بيع الأسهم المملوكة لشركة الوطنية للطباعة ش.م.م والبالغة عدد ٧٩٩ ٤٠٠ سهم لصالح شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف ش.م.م بمبلغ ١٥٠ جنيه مصرى للسهم الواحد .

بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة على شراء عدد يصل الى ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم عادى من اسهمها بسعر٥٤,٩٩٥ جنية مصرى للسهم الواحد و ذلك بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالى اسهم الشركة و الاحتفاظ بهم كأسهم خزينة وبتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ تم نقل ملكية الأسهم على ان يتم التصرف اللاحق على هذة الاسهم خلال سنة من تاريخ الشراء وقد تم نقل ملكية هذة الأسهم الى الشركة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢.

وفقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ لشركة الوطنية للطباعة تم الموافقة علي قرار مجلس الأداره المنعقد في ٢٠ اغسطس ٢٠٢٣ بشان تخفيض رأسمال الشركة المصدر و المدفوع بالكامل من ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري الي ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري بتخفيض قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٧ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠٪تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة.

و بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ تم القيد بالسجل التجاري لشركة الوطنية حيث تم الموافقة علي تخفيض راس المال بمبلغ قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٧ اسهم خزينة بقيمة أسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة وبذلك يكون عدد أسهم الشركة ٠٣٨ ١٧١ ٢١ سهم و يكون قيمة رأس المال المصدر و المدفوع ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري.

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الأسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزعا علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الأسمية للسهم ١ جنيه مصري.هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

١٤- قروض

قامت شركة الوطنية للطباعة فى ١ يوليو ٢٠٢١ بابرام عقد قرض مع شركة البدار للعبوات بموجب هذا العقد تمنح شركة البدار للعبوات شركة الوطنية قرض طويل الاجل بمبلغ وقدره ٩٩٢ ٢٦٠ ١٦٣ جنيه مصرى .

مدة هذا القرض سبع سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع هذا العقد على ان تنتهى بحد اقصى ٢٥ مايو ٢٠٢٨ وهو التاريخ الذى يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من اى فوائد او مصروفات اخرى مسدد بالكامل.

وعليه تلتزم شركة الوطنية للطباعة بان تدفع دفعات نصف سنوية لشركة البدار حتى تاريخ انتهاء العقد و يوضح الجدول التالى حركة رصيد القرض و صافى القيمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بيـــــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
اجمالى المستحق لشركة البدار *		
المستحق خلال العام من القروض	--	٧٥٩ ١٢١ ٢٦
المستحق بعد عام	--	٦١١ ٧٣١ ١١٦
صافى المبلغ المستحق	--	**٣٧٠ ٨٥٣ ١٤٢**
تخصم :		
مصروفات الحصول على القرض المدفوعة مقدما	--	٤٦٨ ١٢٥ ٤
صافى قيمة القرض	--	**٩٠٢ ٧٢٧ ١٣٨**

*خلال العام تم تسوية الرصيد من خلال سداد كامل رصيد القرض الى شركة البدار للعبوات.

١٥- إيرادات أخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى مبلغ ٣ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى و تتمثل فى أتعاب مقابل الإدارة تتقاضاها الشركة من الشركات التابعة لها.

١٦- أسهم خزينة

وافق مجلس إدارة الشركة خلال إجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ على شراء عدد ٣٣٧ ٣٥٢ ٢ سهم عادى من اسهم الشركة بسعر ٥٤,٩٩٥ جنيه مصرى للسهم الواحد و ذلك بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالى اسهم الشركة و الاحتفاظ بهم كأسهم خزينة و بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ تم نقل ملكية الأسهم على ان يتم التصرف اللاحق على هذه الاسهم خلال سنة من تاريخ الشراء وقد تم نقل ملكية هذه الأسهم الى الشركة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ .

بيان	عدد الأسهم العادية	القيمة بالجنيه المصرى
تكاليف شراء أسهم خزينة	٣٣٧ ٣٥٢ ٢	٧٧٣ ٣٦٦ ١٢٩
	٣٣٧ ٣٥٢ ٢	**٧٧٣ ٣٦٦ ١٢٩**

و بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ تم القيد بالسجل التجاري لشركة الوطنية حيث تم الموافقة علي تخفيض راس المال بمبلغ قدره ٣٧٠ ٥٢٣ ٢٣ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٣٣٧ ٣٥٢ ٢ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة وبذلك يكون عدد أسهم الشركة ٠٣٨ ١٧١ ٢١ سهم و يكون قيمة رأس المال المصدر و المدفوع ٣٨٠ ٧١٠ ٢١١ جنيه مصري.

١٧- **الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها**

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية وما فى حكمها الأرصدة المستحقة من والي الاطراف ذوي العلاقة كما تتضمن الالتزامات المالية الارصدة المستحقة لاطراف ذوي علاقة والحسابات الدائنة الأخرى.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء من أو كل التزاماتها وتقوم الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الحفاظ على حد مقبول من النقدية والمواءمة بين مصادر التمويل المختلفة.

خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر فى التغير فى أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم الشركة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم الشركة بإتخاذ مجموعة من الاجراءات المناسبة حتى تتجنب التقلبات فى أسعار الفائدة وقيمة الأصول والالتزامات المالية.

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذا تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. هذا ولا توجد أصول او التزامات بالعملات الاجنبية ذات أهمية نسبية فى ذات التاريخ بخلاف المستحق للشركة الام.

١٨- **المقابل الذى يتقاضاه موظفى الإدارة العليا**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
مرتبات ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠
الإجمالي	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠

١٩- **نصيب السهم من صافى أرباح العام**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
صافى أرباح العام بعد ضريبة الدخل	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	١ ٢٠١ ٩٠٨
يقسم على:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام *	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠
نصيب السهم من صافى أرباح العام (جنيه مصرى / سهم)	٠,٩٧	٠,٠١

* بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الأسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٨٠ ٧١٠ ٢١١ جنيه مصري موزعا علي عدد ٣٨٠ ٧١٠ ٢١١ سهم وتبلغ القيمة الأسمية للسهم ١ جنيه مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٢٠- **توزيعات أرباح من شركات تابعة**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
شركة الشروق الحديثة للطباعة و التغليف (ش.م.م) *	٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠	٥١ ٢٠٨ ٨٤٠
اجمالي التوزيعات	٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠	٥١ ٢٠٨ ٨٤٠

*تتمثل توزيعات الأرباح في التوزيعات التي قامت بها شركة الشروق للطباعة والتغليف (شركة تابعة) طبقا للجمعية العامة المنعقدة في تاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٢ والتي تقرر فيها توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وجزء من الأرباح المرحلة.

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية مبلغ ٠٨٣ ٤٤٥ ٢٩ جنيه مصري حيث تتمثل في قيمة الضرائب المستحقة علي توزيعات الأرباح والتي تمت خلال العام.

٢١- التعويض على أساس السهم

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٤ديسمبر ٢٠٢٣ بالموافقة على قرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بتاريخ ١٤ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نظاماً تحفيزياً نقدياً للعضو المنتدب يسمى "النظام التحفيزى طويل الأمد" لمدة ثلاث سنوات. يحق بموجبه للسيد العضو المنتدب الحصول على حافز نقدى يمثل القيمة السوقية لعدد ٥ ١٥٦ ٨٥٠ سهم من أسهم الشركة خلال ثلاث سنوات وفقا لضوابط التالية:

- حافز نقدى يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق فى الأول من فبراير من عام ٢٠٢٥.
- حافز نقدى يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق فى الأول من فبراير من عام ٢٠٢٦.
- حافز نقدى يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق فى الأول من فبراير من عام ٢٠٢٧.

علما بأن القيمة الاسمية للسهم بعد تجزئته تبلغ ١ جنيه مصرى. ويكون تطبيق هذا النظام مشروطاً بقيد الشركة وتداولها فى البورصة المصرية.

على ان يتم اعادة توزيع قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدى طويل الاجل كما يلى:

- حافز نقدى يمثل ٥٠ ٠٠٠ سهم تستحق فى ٢٨ فبراير ٢٠٢٥
- حافز نقدى يمثل ١ ٦٦٨ ٩٥٠ سهم تستحق فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- حافز نقدى يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق فى ٢٨ فبراير ٢٠٢٦.
- حافز نقدى يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق فى ٢٨ فبراير ٢٠٢٧.

بناءً على ما سبق فقد قامت ادارة شركة الوطنية للطباعة بعمل دراسة للقيمة الحالية الواجب الاعتراف بها نظير تطبيق هذا النظام وبيانها كما يلى:

المبالغ الواجب الاعتراف بها خلال مدة النظام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧ جنيه مصرى
فبراير ٢٠٢٥	١ ٢٥٢ ٥٨٤	٢٠١ ٩١٩	--	--
يونيو ٢٠٢٥	٣٢ ٥٥٢ ٨٨٤	١٦ ٠٩٨ ٥٥٨	--	--
فبراير ٢٠٢٦	٢٣ ٢٩٥ ٥٢٩	٢٣ ٢٣١ ٨٨٠	٣ ٧٥٥ ٢٩٠	--
فبراير ٢٠٢٧	١٦ ٠٠٤ ٤٠٠	١٥ ٩٦٠ ٦٧١	١٥ ٩٦٠ ٦٧١	٢ ٥٧٩ ٩٤٤
	٧٣ ١٠٥ ٣٩٧	٥٥ ٤٩٣ ٠٢٨	١٩ ٧١٥ ٩٦١	٢ ٥٧٩ ٩٤٤

تم تحديد القيمة العادلة للمكافئات الممنوحة بالرجوع إلي القيم السوقية للأسهم العادية للشركة فى تواريخ كل استحقاق.

بيـــــــــان	عدد الأسهم الممنوحة	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للسهم التقديرى	إجمالى القيمة الممنوحة
			جنيه مصرى
قيمة خطة الحوافز طويلة الأجل لبعض الموظفين المؤهلين الأخرين	٥ ١٥٦ ٨٥٠	٢٩,٢٢	١٥٠ ٦٨٣ ١٥٧

٢٢- الموقف الضريبى

أ) ضريبة شركات الأموال :

-عن عام ٢٠٠٥ حتي ٢٠٠٨ لم ترد ضمن عينة الفحص.

- عام ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠ تم الفحص المكتبي وقامت الشركة بالطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ ومنظور امام لجنة الطعن رقم (٣٣) قطاع (١) برقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٨ وصدر القرار بإعادة الفحص.

تلتزم الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٣ ولم يتم الفحص حتي تاريخه او استلام اي نماذج ضريبية عن تلك الفتره.

ب) ضريبة الدمغة :

لم يتم بعد فحص الشركة منذ بدء النشاط و حتى تاريخه بناء علي ما قدمته الشركة.

ج) ضريبة كسب العمل :

تم الفحص من بداية النشاط حتي ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية

ومن عام ٢٠٢١ حتي تاريخه لم يتم الفحص و تم تقديم التسويات الضريبية في المواعيد القانونية.

د) ضريبة القيمة المضافة :

تم تسجيل الشركة بضريبة القيمة المضافة اعتبارا من تاريخ ٢١-١٢-٢٠٢٢ وتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وسداد كافة الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

و) الضريبة العقارية :

لم يتم تقديم ما يفيد مطالبة الشركة بقيمة الضريبة العقارية المستحقة.

٢٣- أحداث هامة خلال العام الحالي والفترة اللاحقة

بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٢٥٪ ٢٢,٢٥٪ ٢١,٧٥٪، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢١,٧٥٪.

بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والتى ترتب عليها استبدال المعايير رقم (١٣) أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الاجنبية ومعيار رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة ومعيار رقم (٣٤) الاستثمار العقارى من معايير المصرية المشار اليها بالمعايير المرفقة بهذا القرار علة ان ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائى رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪ ٢٨,٢٥٪ ٢٧,٧٥٪، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢٨,٧٥٪.

بالاضافة الى قيام البنك المركزى بتحرير سعر الصرف والسماح لسعر الصرف ان يتحدد وفقاً لأليات السوق.

فى تاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪. ويأتي هذا القرار انعكاسًا لآخر المستجدات والتوقعات على المستويين العالمي والمحلي منذ الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية.

بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية بأضافة ملحق (هـ) الى معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الاجنبية والذي يتضمن معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الاثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الاجنبية.

بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائى الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٢٧,٢٥٪ ٢٨,٢٥٪ ٢٧,٧٥٪، على الترتيب، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى٢٧,٧٥ ٪.

بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائى الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٢٧,٢٥٪ ٢٨,٢٥٪ ٢٧,٧٥٪، على الترتيب، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى٢٧,٧٥ ٪.

بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائى الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٢٧,٢٥٪ ٢٨,٢٥٪ ٢٧,٧٥٪، على الترتيب، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى٢٧,٧٥ ٪.

بتاريخ ٢٣ اكتوبر ٢٠٢٤ تم اصدار قرار رئيسمجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنه ٢٠٢٤ باضافه الي معايير المحاسبة المصرية معيار جديد رقم (٥١) "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط". يُلزم هذا المعيار الشركات التي تعمل في الاقتصادات التي تواجه التضخم المفرط بتعديل بياناتها المالية لتعكس القوة الشرائية الحالية للعملة الوظيفية. ويجب تطبيق هذا المعيار عندما يتم الاعتراف رسميًا بأن الاقتصاد المصري أو اقتصاد تشغيل المنشأة يعاني من التضخم المفرط. ويحدث ذلك عادةً عندما تصل معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات إلى أو تتجاوز ١٠٠٪، رغم أنه يمكن أيضًا النظر في عوامل نوعية أخري.

بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لآخر المستجدات والتوقعات على المستويين العالمي والمحلي منذ الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية.

بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها لإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪. كما تقرر خلال الاجتماع تمديد الأفق الزمني لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) و٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط على الترتيب، وذلك اتساقا مع التقدم التدريجي للبنك المركزي نحو اعتماد إطار متكامل لاستهداف التضخم.

بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها لإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

قيــد أسهـــم شركة الوطنية للطباعة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية

وفقا لقرار الجمعيه العامة غيرالعادية للشركة الوطنية للطباعة ش.م.م المنعقدة في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٤ **(أولا)** وافقت الجمعية بالإجماع علي قيد إجمالي أسهم رأسمال الشركة في السوق الرئيسية البورصة المصرية وتفويض السيد / رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب في اتخاذ الإجراءات الخاصة بقيد الشركة تمهيدا لطرح أسهمها بالبورصة المصرية . ولهما في ذلك التوقيع علي كافة المستندات والعقود والاقرارات اللازمة.**(ثانيا)** وافقت الجمعية بالإجماع علي تفويض السيد / رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب في تعيين مستشار مالي مستقل بغرض اعداد دراسة للقيمة العادلة لسعر سهم رأسمال الشركة وفقا للمتطلبات والضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية, علي أن يعرض القرير علي الجمعية العامة الغير عادية لاعتماد صدوره.**(ثالثا)** وافقت الجمعية بالاجماع علي طرح بحد أقصي عدد ٢ ١١٧ ١٠٤ سهم (فقط اثنان مليون مائة وسبعة عشر ألف ومائة وأربعة سهم بما يمثل حد أقصي ١٠٪ من أسهم الشركة الحالية للطرح العام و/أو الخاص طرحا ثانويا في البورصة المصرية. علي أن يتم الاشتراك في الطرح وفقا لنشرة الطرح العام و/أو الخاص بالسوق الثانوي المعتمدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

حيث قررت لجنة قيد الاوراق المالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤\٠٢\١٥ الموافقة على ما يلى :-

أولاً :قيــد أسهـــم شركة الوطنية للطباعة، قيداً مؤقتاً برأس مال مصدر قدره ٢١١,٧١٠,٣٨٠ جنيه مصري موزع على ٢١,١٧١,٠٣٨ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد ممثلة في ستة إصدارات بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أسهم) طبقًا للاستثناء الثاني من المادة (٧) والمواد (١) مكرر و(٦) و(١٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وذلك كما يلى:

الاصدار	القيمة
	جنيه مصرى
الأول	٢٥٠ ٠٠٠
الثانى	٩٩ ٧٥٠ ٠٠٠
الثالث	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الرابع	٢٢ ٢٣٣ ٧٥٠
الخامس	٥٧ ٠٠٠ ٠٠٠
السادس	٢ ٤٧٦ ٦٣٠
الاجمالى	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠

وعلى أن تلتزم الشركة باستيفاء البنود (١، ٢، ٣) من المادة (٧) من قواعد القيد وإتمام إجراءات التسجيل لدى الهيئة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة والتقدم للبورصة لتنفيذ الطرح على تلك الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ القيد المؤقت، وفي جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال الفترة من تاريخ القيد المؤقت وحتى بدء التداول على هذه الأسهم إلا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد المؤقت كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة بتنفيذ طرح أسهمها واستيفاء شروط ومتطلبات القيد خلال ستة أشهر من تاريخ القيد ، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها بناءً على المبررات والخطة الزمنية التي تقدمها الشركة.

وعلى أن تلتزم الشركة طوال فترة القيد المؤقت بالالتزامات المنصوص عليها بالبنود من (ا إلى ٤) من المادة (٤٨) من هذه القواعد.

ثانيًا: أن يلتزم كل مساهم رئيسي و/أو من يحل محله من باقي المساهمين بالشركة عند القيد بالاحتفاظ بنسبة (٧٥٪) من مساهمته في رأس مال الشركة وبما لا يقل عن (٥١٪) من إجمالي أسهم الشركة وذلك حتى اعتماد القوائم المالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الشروط الواردة بالبند (٨) هذه المادة، وذلك لمدة لا تقل عن (٢٤) شهر ميلادي وصدور القوائم المالية الدورية عن سنتين ماليتين من تاريخ القيد بالبورصة، وأن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السابقة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة، وذلك فيما عدا الأسهم المجانية، وذلك تنفيذًا للفقرة قبل الأخيرة من المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية.

ثالثًا: على ان تدرج أسهم الشركة على قاعدة بيانات البورصة بقطاع النشاط " ورق ومواد تعبئة وتغليف"اعتبارا من يوم الاحد الموافق ٢٠٢٤/٠٢/١٨ باستخدام رمز السهم "Ticker" للشركة" NAPR.CA " على النحو التالي: (ص١ – ص ٦) ٢١,١٧١,٠٣٨ سهم × ١٠ جنيه = ٢١١,٧١٠,٣٨٠ جنيه مصري.

رابعًا: على أن تلتزم الشركة بقيد مسئول علاقات المستثمرين بالسجل الإلكتروني المعد بالبورصة المصرية، وذلك بعد اجتياز المقابلات الشخصية والاختبارات و الدورات التدريبية التي تحددها البورصة المصرية، وذلك قبل بدء التداول على أسهم الشركة طبقًا لأحكام المواد (٤٠، ٤١، ٤١ مكرر) من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد و تعديلاتهما.

٢٤- السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

المدير المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد أياظة	الأستاذ/ شريف المعلم	المهندس/ إبراهيم المعلم